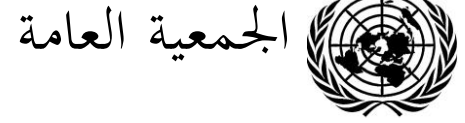


Distr.: General
7 August 2015
Arabic
Original: English



الجمعية العامة

الدورة السبعون

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، بما في ذلك المبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يتمثل الهدف الشامل لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الذي كان قد اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المنعقد في إسطنبول بتركيا عام ٢٠١١، في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وي طرح برنامج العمل هدفاً طموحاً يقوم على تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. كما يعتبر برنامج العمل أول برنامج عمل عالمي لأقل البلدان نمواً يتضمن فصلاً كاملاً يُعنى بالشطب من القائمة والانتقال السلس، وهو بذلك يسلّم بضرورة بذل المزيد من الجهود في هذا المجال إذا كان لذلك الهدف الشامل أن يتحقق.

٢ - ويقر إعلان إسطنبول الذي اعتمد في المؤتمر نفسه بأن عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون مشفوعة بمجموعة من الحوافز وتدابير الدعم المناسبة ضماناً لعدم تعرض مسار التنمية في البلدان التي يجري شطبها من القائمة للخطر. وقد وافقت الدول الأعضاء على العمل على وضع وتنفيذ استراتيجيات للانتقال السلس لصالح أقل البلدان نمواً سواء منها تلك التي تعمل على الخروج من القائمة أو البلدان التي خرجت منها فعلاً.

٣ - وفي القرار ٢٠٩/٥٩، وضعت الجمعية العامة استراتيجية للانتقال السلس للبلدان التي يجري شطبها من قائمة أقل البلدان نمواً. وحدد القرار عملية الخروج من القائمة ودعا البلدان التي هي في سبيلها إلى الخروج منها إلى إعداد استراتيجية انتقال للتكيف مع الإنهاء التدريجي لتدابير الدعم الخاصة المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٤ - على أن البلدان المشطوبة من القائمة مؤخراً وتلك التي هي قيد الشطب منها أعربت عن قلقها لأن عملية الانتقال السلس المتبعة حالياً لا تعمل جيداً على الصعيد العملي، ولوجود قدر كبير من الغموض يكتنف النهج الذي سيتبعه المجتمع الدولي في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان قيد الشطب. ولذا فقد اعتبر أن من الضروري تشجيع تبادل المعلومات والآراء المكثف بين الدول الأعضاء بشأن الانتقال السلس. وأنشئ في عام ٢٠٠٢، فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان قيد الشطب من فئة أقل البلدان نمواً. وقدم الفريق العامل تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين (A/67/92).

٥ - وفي القرار ٦٧/٢٢١، أحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير الفريق العامل المخصص. ويستند القرار إلى القرار ٢٠٩/٥٩ فيما يتعلق بتحسين توافر تدابير الانتقال السلس وتيسير الشطب من فئة أقل البلدان نمواً.

٦ - وقد أُعد هذا التقرير عملاً بالقرار ٦٧/٢٢١، وهو يقدم المعلومات عن عملية الشطب والانتقال السلس، ولاسيما فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الجديدة الواردة في القرار. ويستفيد التقرير من الموارد الموجودة فعلاً، بما فيها بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نمواً، والردود الواردة على استبيانات أرسلها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى الشركاء الإنمائيين ومنظمات الأمم المتحدة بخصوص تقديم الدعم للشطب من القائمة وتدابير الانتقال المتاحة للبلدان التي هي قيد الشطب من القائمة والبلدان التي شطبت منها فعلاً.

ثانياً - التقدم المحرز نحو الشطب من القائمة

٧ - في حين أنه لم يكن قد تم شطب إلا بوتسوانا والرأس الأخضر وملديف عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، فإن الصورة هذه تغيرت إلى حد كبير خلال السنوات الأربع الماضية، إذ بلغ عشرة من أقل البلدان نمواً الحدود الدنيا للتأهل للشطب من القائمة حتى شهر آذار/مارس ٢٠١٥. إضافة لذلك، هناك عدة دول من هذه البلدان أعربت عن مطامحها في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً حوالي عام ٢٠٢٠.

عملية الشطب

٨ - يستند تحديد أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن إلى ثلاثة معايير وهي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والأصول البشرية، وأوجه الضعف الاقتصادي أمام الصدمات الخارجية. ويقاس المعياران الأخيران بمؤشرين من مؤشرات العقبات الهيكلية وهما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. ويرد أدناه شرحهما وكذلك شرح معيار الدخل:

(١) معيار الدخل يستند إلى متوسط تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، باستخدام الطريقة المتبعة في أطلس البنك الدولي (أقل من ١,٠٣٥ دولاراً للإدراج وأكثر من ١,٢٤٢ دولاراً للشطب، وفقاً لما طبقته لجنة السياسات الإنمائية في استعراض الثلاث سنوات الذي أجري عام ٢٠١٥)؛

(٢) مؤشر الأصول البشرية يستند إلى المؤشرات التالية: (١) التغذية: النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية؛ (٢) الصحة: معدل وفيات الأطفال في سن

الخامسة ودونها؛ (٣) التعليم: المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية؛ (٤) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار؛

(٣) مؤشر الضعف الاقتصادي وهو يستند إلى المؤشرات التالية: (١) حجم السكان؛ (٢) البعد الجغرافي؛ (٣) تركيز الصادرات السلعية؛ (٤) حصة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي؛ (٥) نسبة السكان في المناطق الساحلية المنخفضة؛ (٦) عدم استقرار صادرات السلع والخدمات؛ (٧) ضحايا الكوارث الطبيعية؛ (٨) عدم استقرار الإنتاج الزراعي.

٩ - وخلال عملية الاستعراض، تحدد لجنة السياسات الإنمائية المستويات الدنيا لكل من المعايير الثلاثة بغية تحديد البلدان التي يتعين أن تضاف إلى الفئة أو أن تشطب منها. وتعتبر الحدود الدنيا للشطب أعلى من الحدود الدنيا للإدراج.

١٠ - ولكي يصبح أحد البلدان مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة، يتعين أن يبلغ المستويات الدنيا للشطب في معيارين على الأقل من المعايير الثلاثة المذكورة أعلاه، أو أن يتجاوز نصيب الفرد لديه من الدخل القومي الإجمالي ضعفي الحد الأدنى على الأقل، ولا بد أيضاً أن يُعتبر أن هناك احتمالاً قوياً لاستدامة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وللحصول على توصية برفع اسم بلد ما من القائمة، يجب أن تثبت أهليته لذلك في استعراضين متتاليين من استعراضات الثلاث سنوات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية.

١١ - ويصبح رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً نافذاً بعد أن تحيط الجمعية العامة علماً بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية اللجنة بثلاث سنوات وفقاً للقرار ٢٠٩/٥٩. وخلال فترة السنوات الثلاث تلك، يبقى البلد مدرجاً على قائمة أقل البلدان نمواً ويبقى مستفيداً من تدابير الدعم الخاصة بهذه البلدان.

١٢ - وقد شددت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧ على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس التي يضعها على سبيل الأولوية كل بلد من البلدان التي هي قيد الشطب من فئة أقل البلدان نمواً، على أن يتم وضع هذه الاستراتيجية قبل الشطب وبقيادة وطنية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة في برنامج العمل. كما أوصت الجمعية بأن تشتمل الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس على مجموعة شاملة مترابطة من التدابير المحددة التي يمكن التنبؤ بها بما يتفق مع أولويات البلد الذي هو قيد الشطب، مع مراعاة ما يواجهه من تحديات هيكلية ومواطن ضعف خاصة وكذلك ما لديه من أوجه القوة.

١٣ - كما أوصت الجمعية في القرار نفسه بأن ينشئ البلد الموجود قيد الشطب الآلية الاستشارية المحددة في القرار ٢٠٩/٥٩، بالتعاون مع شركائه الإنمائيين والتجاربيين الشائيين والمتعددي الأطراف، لتيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجياً خلال فترة تناسب حالة التنمية في البلد. ولا يجري تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس إلا بعد شطب اسم البلد من القائمة فعلاً. ويرد وصف عملية الشطب في الجدول أدناه.

جدول: عملية الشطب من قائمة أقل البلدان نمواً

السنة	الأمم المتحدة	الدولة العضو
صفر	تتوصل لجنة السياسات الإنمائية إلى استنتاج الأهلية الأول. إبلاغ البلد بذلك.	
صفر إلى ٣	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يعدّ بياناً يحدد مواطن الضعف ويقدر مدى تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية والصدمات الطبيعية على الأداء الاقتصادي والهيكل الاقتصادي للبلد المعني؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعدّ تقريراً مسبقاً للآثار التي يحتمل أن يخلفها الشطب على النمو الاقتصادي والتنمية. ويُعرض التقريران على البلد للتعليق عليهما.	البلد المؤهل يعدّ استراتيجية للشطب، بدعم من الأمم المتحدة، تشمل سبل استخدام تدابير الدعم الخاصة المتاحة لأقل البلدان نمواً وغير ذلك من أشكال الدعم المقدم للتنمية المستدامة.
٣	تتوصل لجنة السياسات الإنمائية إلى استنتاج الأهلية الثاني. اللجنة تستعرض بيان مواطن الضعف، وتقدير الآثار، وتعليقات البلد المعني. اللجنة توصي بالشطب. المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتخذ تدبيراً بشأن النتائج التي توصلت إليها اللجنة. الجمعية العامة تحيط علماً بتوصية اللجنة. يتم الشطب بعد ثلاث سنوات.	البلد المؤهل يقدم معلومات إضافية إلى اللجنة حول التحديات المتعلقة بالشطب.
٣ إلى ٦	اللجنة ترصد سنوياً تقدم التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلد الموجود قيد الشطب. منظومة الأمم المتحدة تقدم المعلومات عن تدابير الانتقال السلس العامة لجميع البلدان المشطوبة فعلاً، كما	البلد الموجود قيد الشطب يعدّ استراتيجية للانتقال السلس مع الشركاء الإنمائيين والتجاربيين وبدعم من منظومة الأمم المتحدة (الآلية التشاورية).

	تقدم الدعم للآلية التشاورية.	
٦	البلد المعني يُشطب من فئة أقل البلدان نمواً.	
ما بعد الشطب	اللجنة ترصد التقدم الإنمائي في البلد المشطوب خلال استعراضات الثلاث السنوات.	البلد المشطوب ينفذ استراتيجيته للانتقال السلس. البلد المشطوب يرصد، بدعم من الآلية التشاورية، تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس ويبقي الأمين العام على اطلاع على ما يطرأ من تطورات.

تزايد عدد البلدان التي تستوفي معايير الشطب

١٤ - كما ورد أعلاه، تسارعت وتيرة التقدم نحو الشطب منذ عام ٢٠١١. وقد رُفع اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤. ومن المقرر أن يرفع اسم كل من غينيا الاستوائية وفانواتو من القائمة في عام ٢٠١٧. وفي حين أن هناك توصية من لجنة السياسات الإنمائية تعود لعام ٢٠١٢ برفع اسم توفالو من القائمة، فقد أرجأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت في مسألة الشطب حتى عام ٢٠١٨. واستوفت أنغولا وكيريباتي المعايير الدنيا للشطب للمرة الثانية في عام ٢٠١٥. وأرجأت اللجنة التوصية الخاصة بشطب كيريباتي حتى استعراض الثلاث سنوات في عام ٢٠١٨. وأقر المجلس توصية اللجنة بخصوص شطب أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، هناك خمسة من أقل البلدان نمواً استوفت المعايير الدنيا للشطب من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الأولى في عام ٢٠١٥، وهي بوتان، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال (انظر E/2015/33).

١٥ - ويشير تزايد عدد البلدان التي تستوفي معايير الشطب إلى التقدم المسرع نحو تحقيق هدف برنامج العمل. كما يعني أن مسألة الانتقال السلس بعد الشطب ستكتسب مزيداً من الأهمية خلال السنوات القادمة.

١٦ - ومن دواعي التشجيع أن عدداً من أقل البلدان نمواً أعلنت عن تطلعها إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً حوالي عام ٢٠٢٠. ومن بين هذه البلدان بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبوتان وكولومبيا وميانمار ونيبال، وهي بلدان أدرجت في خططها الإنمائية الوطنية جداول زمنية واضحة لرفع اسمها من القائمة. وبدأ العديد منها إعداد تقييمات لأثر رفع اسمها من هذه الفئة على المساعدة الإنمائية الرسمية والأفضليات التجارية، وذلك بسبل منها تبادل وجهات النظر مع البلدان التي رُفع اسمها من هذه الفئة فعلاً. وفي أفريقيا، تخطط عدة بلدان لكي تصبح بلداناً متوسطة الدخل خلال العقد القادم أو ما يقارب ذلك. وتعكس التطلعات التي جرى الإعراب عنها في الخطط الإنمائية الوطنية في كل من

أثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، وفي بلدان أخرى، وهي تطلعات تركز إلى رؤية طويلة الأجل، المعايير المحددة للشطب من فئة أقل البلدان نمواً. وتسعى الخطة الخمسية الحالية في أثيوبيا، والمعروفة بأهما خطة النمو والتحول، إلى تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التحويلات الهيكلية وتمكين البلد من بلوغ وضع البلد المتوسط الدخل بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥. ويظهر طموح مماثل كسمة رئيسية في الاستراتيجية الثانية للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر في رواندا وفي الخطة الإنمائية الوطنية الثانية في أوغندا، وقد وضعت هاتان الوثيقتان هدفاً يتمثل في بلوغ وضع البلد المتوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ وهما تعرضان برامج طموحة للاستثمار في الهياكل الأساسية يُنتظر أن تساعد على تنويع الاقتصاد في البلدين بحيث يشمل قطاعات ديناميكية. وإضافة لذلك، فإن الخطة الخمسية الوطنية لجمهورية تنزانيا المتحدة تعتبر الأولى في سلسلة من ثلاث أدوات للتنفيذ مدة كل منها خمس سنوات ستستخدم في العمل على بلوغ وضع البلد المتوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٥.

١٧ - وقد جرت مناقشات سياساتية حول طرق تسريع تقدم أقل البلدان نمواً نحو شطبها من الفئة، وذلك خلال الاجتماعين الإقليميين اللذين نظمهما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد اجتمع وزراء وممثلو حكومات من أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمناقشة الشطب وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما انعقد الاجتماع الوزاري للبلدان الأفريقية الأقل نمواً في ميلانو بإيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتدارسوا المسائل المتعلقة بالتحول الهيكلي والشطب وخطة عمل ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك في سياق معرض ميلانو العالمي لعام ٢٠١٥، تحت شعار "تغذية الكوكب طاقة للحياة". وعمل كل من الاجتماعين كمحفل لتبادل التجارب بين البلدان.

١٨ - وخلال الاجتماعين، شدد المشاركون الحكوميون على أن الشطب ينبغي ألا يعتبر هدفاً بحد ذاته بل طريقاً لتحقيق التغيير الهيكلي، والقضاء على الفقر، والتنويع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، وبالتالي للمساهمة في تحقيق أهداف برنامج العمل وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصورة أسرع وفعالة.

١٩ - كما شدد كلا الاجتماعين على أن جهود الشطب بحاجة إلى تدعيمها بالملكية والقيادة من جانب أقل البلدان نمواً، نظراً لأن المسؤولية الأساسية عن التنمية إنما تقع على هذه البلدان نفسها. كما جرى إبراز الحاجة إلى دعم أقل البلدان نمواً بتدابير دولية محددة

وكبيرة بروح من المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة. ويتعين على أقل البلدان نمواً نفسها أن تحدد الحركات الأساسية للشطب على أساس استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

الدعم الموجه الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة

٢٠ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٢٤، إلى جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، أن تقدم، بقيادة مكتب الممثل الخاص، الدعم اللازم لأقل البلدان نمواً الطامحة بالخروج من الفئة، وذلك فيما يتعلق بوضع إستراتيجيتها للشطب والانتقال. وتتضمن الفقرات التالية جانباً من أحدث الأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم الفني لأقل البلدان نمواً الطامحة للخروج من الفئة والتي هي في طريقها إلى الخروج منها.

٢١ - وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع حكومة بنغلاديش، حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حول سد ثغرات تمويل الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في ١٢ بلداً من هذه البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نوقشت فيها تقديرات الموارد المالية التي يحتاج إليها كل من تلك البلدان لسد ثغرات تمويل الشطب. كما هدفت حلقة العمل إلى تحديد مصادر التمويل، بما في ذلك تدابير الدعم الدولي والموارد الوطنية.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قاد مكتب الممثل السامي، بناء على طلب من حكومة أنغولا، حلقة عمل وطنية حول استراتيجيات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً نظمت في تموز/يوليه ٢٠١٣، في لواندا، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتمخضت حلقة العمل هذه عن خارطة طريق ترسم المعالم الأساسية لعملية الشطب. كما نظم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حلقة عمل وطنية للتدريب وبناء القدرات حول سبل تحقيق التقدم نحو الشطب في أنغولا. وأنشأت حكومة أنغولا لجنة رفيعة المستوى للإشراف على عملية الشطب.

٢٣ - وإضافة لذلك، قاد مكتب الممثل السامي بعثة مشتركة إلى ميانمار، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ضمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى الآن، قامت ميانمار بإنشاء لجنة رفيعة المستوى تعنى بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً برئاسة نائب الرئيس، وكذلك إنشاء لجان فرعية محددة لكل معيار من معايير الخروج من تلك الفئة، وهي تقوم في الوقت الحاضر أيضاً بإعداد خطة تنمية وطنية شاملة من شأنها أن تيسر تحقيق الهدف

التمثل بالشطب من خلال مواءمة الأولويات مع القطاعات الاقتصادية التي تشكل المحركات الرئيسية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٢٤ - ودعمت عدة كيانات من الأمم المتحدة اجتماع المائدة المستديرة الثاني عشر الذي عقدته بوتان مع شركائها في التنمية وفيه عرضت الحكومة خططها الخمسية الحادية عشرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي أعادت فيها التأكيد على أن رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ يتصدر قائمة الأولويات الحكومية. وهدف الاجتماع أيضاً إلى كفالة مواءمة المساعدة الإنمائية بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية لتحسين فعالية المعونة.

٢٥ - إضافة لذلك، قدمت عدة كيانات من الأمم المتحدة خدمات استشارية ونظمت حلقات عمل للتوعية وبناء القدرات فيما يتعلق بالشطب. فقد نظم الأونكتاد حلقات عمل لتيفالو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفانواتو وكمبوديا. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقتي عمل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ليسوتو على إعادة توجيه خططها الإنمائية نحو الشطب. وعلاوة على ذلك، ساهمت المكاتب القطرية التابعة لمختلف وكالات الأمم المتحدة في وضع تقديرات الأثر وبيانات أوجه الضعف، وكذلك في رصد التقدم المحرز في البلدان المشطوبة فعلاً.

ثالثاً - تدابير الانتقال السلس

تدابير الدعم الدولي

٢٦ - هناك تدابير دعم متنوعة خاصة بأقل البلدان نمواً. ويقدم هذه التدابير شركاء التنمية، بما يشمل المانحين الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف. ويمكن تصنيف تدابير الدعم الدولي الرئيسية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في ثلاث فئات: تدابير المساعدة الإنمائية الرسمية، والتدابير المتعلقة بالتجارة، وتدابير أخرى.^(١)

٢٧ - وفي عام ٢٠١٣، لم يبلغ إلا تسعة بلدان، من أصل البلدان الـ ٢٨ في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الهدف المتمثل بتخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، وهو هدف محدد في برنامج العمل وفي الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وفي خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسجل عام ٢٠١٤

(١) تتوفر معلومات تفصيلية في بوابة تدابير الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً (على الموقع:

<http://esango.un.org/ldcportal>).

انخفاضاً بنسبة ١٥ في المائة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، على أن الدول الأعضاء في المؤتمر ملتزمة بعكس مسار هذا الانخفاض.

٢٨ - ولا تتوفر أحكام واضحة حول توزيع مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية على أقل البلدان نمواً. ومن الثابت أن المانحين لا يخصصون المعونة بشكل متنسق وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة وقدراتها، فهم يستخدمون عوامل أخرى لتحديد المخصصات القطرية. وعموماً، يبدو أن المساعدة الثنائية تسترشد باعتبارات إنسانية أو اقتصادية أو سياسية وليس بفئات البلدان أو بمعايير أقل البلدان نمواً. ولذا، لا يمكن القول بأن الشطب من قائمة أقل البلدان نمواً سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. فحتى لو تم تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً، لا يخصص حالياً لهذه البلدان من أصل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ١٤٠ بليون دولار إلا ٣٦ بليون دولار، أو حوالي الثلث. ويستمر تخصيص ثلثي مجموع هذه المساعدة لبلدان لا تتوفر فيها صفة أقل البلدان نمواً.

٢٩ - وتوصي لجنة المساعدة الإنمائية بعدم ربط المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بشروط، ورفع الحواجز القانونية والتنظيمية أمام المنافسة الحرة على المشتريات المتعلقة بالمعونات، مما يؤدي عموماً إلى زيادة فعالية المعونة بتخفيض تكاليف المعاملات. على أن ١٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٣ كانت لا تزال مرهونة بشروط تتعلق بالموردين في البلدان المانحة.

٣٠ - وتسلم خطة عمل أديس أبابا بأهمية تركيز أيسر الموارد شروطاً على أكثر البلدان احتياجاً وأقلها قدرة على تعبئة موارد أخرى. كما توصي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم المنح أساساً إلى أقل البلدان نمواً. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بلغت نسبة المنح ٨٣,٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى جميع البلدان النامية، في حين أن نسبتها بلغت ٩٨,٦ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قررت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، بغية ضمان تقديم القروض إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المنخفضة الدخل بشروط تساهلية للغاية، ألا تسجل كمساعدة إنمائية رسمية إلا القروض التي تتضمن عنصر منحة بنسبة ٤٥ في المائة على الأقل، في حين أن القروض المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لا يُشترط فيها إلا توفر عنصر منحة بنسبة ١٥ في المائة، وأما القروض المقدمة إلى بلدان

الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط فيشترط فيها توفر عنصر منحة بنسبة ١٠ في المائة لتسجيلها كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣١ - ويمكن أن تتغير شروط المساعدة المالية الثنائية بعد شطب البلد المعني من فئة أقل البلدان نمواً. من ذلك مثلاً أن معدلات الفائدة التساهلية المتاحة لأقل البلدان نمواً على الأموال المقدمة من اليابان عن طريق خدمة مشاريع القروض بالعملية اليابانية التي لا تعود متاحة للبلدان المشطوبة. وعموماً فإن درجة التساهل في القروض يمكن أن تنخفض بعد الشطب، وكذلك شأن حصة البلد المعني من المساعدة الإنمائية الرسمية غير المشروطة. ويمكن للنقص في التساهل أن يزيد من عبء الديون لدى بعض أقل البلدان نمواً الموجودة قيد الشطب، ولاسيما تلك الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

٣٢ - ويلتزم شركاء التنمية بتوفير أفضليات تجارية عن طريق تمكين أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص. إضافة لذلك، وافق شركاء التنمية على تقديم أشكال متنوعة من الدعم التقني والمالي لأقل البلدان نمواً لزيادة التنوع وتعزيز القدرة الإنتاجية لدى هذه البلدان. ويوفر معظم البلدان المتقدمة إمكانية الحصول على منتجات أقل البلدان نمواً بإعفاء شبه كامل من الرسوم الجمركية وبدون حصص، وذلك عملاً بإعلان هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥ وقرار بالي الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣ بخصوص تمكين أقل البلدان نمواً من دخول الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص. ويطبق عدد من البلدان النامية، بينها شيلي والصين والهند، مخططات شاملة لتمكين أقل البلدان نمواً من دخول الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص. وفي عام ٢٠١٤، كان نحو ٦٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً، فيما عدا النفط والأسلحة، يستفيد من معاملة تفضيلية حقيقية، وذلك بالمقارنة بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. على أن استخدام الوصول إلى الأسواق بصورة تفضيلية يتباين كثيراً بين أقل البلدان نمواً، رهناً بقيود جانب العرض لديها.^(٢)

٣٣ - وهناك شكل آخر من أشكال الدعم المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً وهو يتعلق بالأحكام الخاصة بدخول منظمة التجارة العالمية وبأحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. ففي مجال تجارة الخدمات، اعتمدت منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الثامن، في عام ٢٠١١، إعفاءً يسمح للدول الأعضاء بمنح إمكانية الوصول التفضيلي إلى الأسواق للخدمات ومقدمي الخدمات من أقل

(٢) أنظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، (متوفر على الموقع:

[http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)

البلدان نمواً. وفي أعقاب قرار إدخال هذا الإعفاء حيز النفاذ، قدمت أقل البلدان نمواً طلباً جماعياً يبين الخدمات وطرائقها التي ترغب هذه البلدان بالحصول على إمكانية الوصول التفضيلي إلى أسواقها. وكانت أستراليا وكندا أول بلدين أبلغا المنظمة عن القطاعات وطرائق التوريد التي يمنح البلدان المعاملة التفضيلية لها. وشمل التبليغ الكندي، في جملة أمور، التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين، وتيسير تبادل الطلاب، والخدمات المالية. أما التبليغ الأسترالي فشمل عدداً من قطاعات الخدمات منها السياحة والنقل وخدمات الأعمال. وحتى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، أعادت ١٦ دولة عضواً من أعضاء المنظمة تأكيد التزامها بتقديم تبليغ عن إمكانية وصول خدمات ومقدمي خدمات أقل البلدان نمواً إلى أسواقها على أساس تفضيلي.

٣٤ - وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أنشئت مصادر تمويلية لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجال تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه. وإلى جانب تدابير أخرى، بدأ في عام ١٩٩٤ تشغيل الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً ليقدم الدعم لهذه البلدان فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ برامج عمل وطنية للتكيف. وحتى الآن، حصل ٥١ بلداً من أقل البلدان نمواً، منها الرأس الأخضر وملديف وساموا، وهي بلدان تم شطبها فعلاً من هذه الفئة، على تمويل من الصندوق قدره ١٢,٢ مليون دولار لأغراض إعداد برامج عملها، كما حصل ٤٨ بلداً على ما مجموعه ٧٢٦,٢٥ مليون دولار لأغراض ١٣٨ مشروعاً في إطار برامج العمل على معالجة احتياجات التكيف العاجلة والفورية.

٣٥ - ويعتبر الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً برنامجاً متعدد المانحين يقدم الدعم لأقل البلدان نمواً من خلال زيادة مشاركتها في النظام التجاري الدولي. وقد أطلقت مرحلة ثانية من الإطار في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٥، عقب إجراء استعراض واسع، وذلك في إطار الاستعراض العالمي الخامس المعني بالمعونة لصالح التجارة. وأصبح بإمكان البرنامج لأول مرة أن يمول المشاريع الإقليمية فضلاً عن الوطنية. وستغطي المرحلة الثانية من الإطار الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢. وقد تلقى الدعم من الإطار ٤٧ بلداً من أقل البلدان نمواً و٣ بلدان من البلدان المشطوبة مؤخراً وهي الرأس الأخضر وساموا وملديف.

٣٦ - وتقدم الأمم المتحدة الدعم المالي لمشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً في الدورات السنوية للجمعية العامة. وتدفع الأمم المتحدة تكاليف السفر، وليس نفقات الإقامة، لخمسة ممثلين على الأكثر من كل من الدول الأعضاء من أقل البلدان نمواً للمشاركة في دورة عادية

للجمعية العامة، ولممثل واحد للمشاركة في دورة استثنائية أو طارئة، مع تسمية أحد أعضاء البعثة الدائمة للبلد المعني في نيويورك ممثلاً أو ممثلاً بديلاً في الدورة.

٣٧ - ويحدد سقف للاشتراكات المقررة على كل من أقل البلدان نمواً في ميزانية الأمم المتحدة وهو ٠,٠١ في المائة. وحتى اليوم، لم ينظر في أية تدابير للانتقال السلس في هذا الصدد.

تدابير الانتقال السلس الموجودة فعلاً

٣٨ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٦٧، الشركاء في التنمية إلى بذل الجهود لكي تدعم استراتيجياتهم الثنائية والمتعددة الأطراف، وبرامجهم لتقديم المعونة، الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس للبلد المعني لبعض الوقت بعد الشطب.

٣٩ - وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة الشركاء في التنمية إلى أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نمواً ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي بوصفها جزءاً من المعايير التي تستخدمها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن شأن ذلك أن يشكل أحد تدابير الانتقال السلس المتأصلة وأن يزيد من استقرار المساعدة الإنمائية الرسمية ويحسن إمكانية التنبؤ بها.

٤٠ - وفي حالة الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً، إذا تم إعداد برنامج عمل وطني قبل شطب البلد، فإن الاستفادة من الصندوق تبقى مستمرة وإن لبضعة مشاريع فقط لا يعود بعدها البلد المعني قادراً على الوصول إلى الصندوق. واستفاد كل من الرأس الأخضر وملديف من هذا التمديد، إذ حصل البلدان بعد شطبهما من فئة أقل البلدان نمواً على تمويل لتنفيذ مشروع من مشاريع برنامج العمل الوطني للتكيف.

٤١ - وتستمر البلدان المستفيدة من الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، والتي تم شطبها من فئة أقل البلدان نمواً فعلاً، في الاستفادة من الصندوق بصورة تلقائية لمدة ثلاث سنوات بعد الشطب، ثم لمدة سنتين رهناً بتوفر المبررات وموافقة مجلس الإطار.

٤٢ - وفي ميدان الأفضليات التجارية، يطبق الاتحاد الأوروبي، منذ عام ٢٠١٢، تدبيراً عاماً للانتقال السلس يمدد تقديم الفوائد بموجب مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح" بحيث يغطي الفترة الانتقالية لفترة ثلاث سنوات على الأقل للبلدان المشطوبة من فئة أقل البلدان نمواً. ويتمثل الهدف من ذلك في تخفيف الآثار السلبية التي يمكن أن يتسبب بها رفع الأفضليات الجمركية الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بأقل البلدان نمواً. فقد سُمح للرأس

الأخضر الذي تم شطبه من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٧ بأن يستمر في الاستفادة من الأفضليات التي تمنحها مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح"، وذلك حتى عام ٢٠١٠. على أن الاتحاد الأوروبي قرر، عند بلوغ تلك النقطة، أن الفترة الانتقالية لم تعط الرأس الأخضر ما يلزمه من الوقت للتغلب على اعتماده المفرط على قطاع التصدير الرئيسي لديه وبالتالي تخفيف الآثار السلبية الممكنة نتيجة شطبه من قائمة المستفيدين من المبادرة. وعلى هذا فقد تم تمديد فترة الانتقال السلس لمدة سنتين إضافيتين. وبعد فترة السنتين الإضافيتين تلك، أعطى الاتحاد الأوروبي الرأس الأخضر صفة نظام الأفضليات المعمم المعزز (GSP+)، وهو ما أتاح له إمكانية الوصول التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية بعد توفر شروط معينة تتعلق بحسن الحوكمة.^(٣) واستمرت ملديف في الاستفادة من الأفضليات التي تمنحها مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح". بموجب ترتيب الانتقال السلس لأقل البلدان نمواً وذلك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. أما ساموا التي تم شطبها من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤، فستستمر في الاستفادة من تلك الأفضليات لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

٤٣ - وقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٢١، الشركاء التجاريين الذين لم يضعوا إجراءات لتمديد العمل بنظام المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق أو وقفه تدريجياً، بما في ذلك المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، إلى أن يوضحوا على نحو يمكن التنبؤ به، كقاعدة عامة أو في إطار الآلية الاستشارية، موقفهم إزاء تمديد العمل بالأفضليات الخاصة بأقل البلدان نمواً أو عدد سنوات التمديد أو التفاصيل المتعلقة بوقف العمل تدريجياً بهذه التدابير.

٤٤ - وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٦٥/٢٨٦، تقديم الدعم المتعلق بالسفر الذي توفره الأمم المتحدة منذ فترة طويلة لأقل البلدان نمواً، إلى الرأس الأخضر وملديف، في حدود الموارد المتاحة وعند الطلب، لفترة تناسب حالة التنمية في البلدين، على ألا تتجاوز الثلاث سنوات. كما قررت تقديم الدعم نفسه إلى أي بلد آخر يُرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً.

٤٥ - ويقدم الاتحاد الدولي للاتصالات زمالات لمثلي الدول الأعضاء لحضور اجتماعات الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات. ويعقد الفريق اجتماعاته سنوياً لتقديم المشورة إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات بشأن تنفيذ خطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

(٣) يعني نظام الأفضليات المعمم المعزز (GSP+)، إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل أساساً على نفس فئات المنتجات التي يغطيها الترتيب العام. ويمنح هذا الوضع للبلدان التي تصادق على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق العمل، والبيئة، وحسن الحوكمة، وتنفيذها.

الذي ينعقد كل أربع سنوات. وبحدود الميزانية المتاحة، تُمنح الزمالات لمندوبين من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن ٢,٠٠٠ دولار، مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً. ويمنح الاتحاد فترة سماح غير محددة المدة للبلدان المشطوبة حديثاً، من قبيل الرأس الأخضر وملديف، وقد استمر البلدان في تلقي الزمالات بعد الشطب.

الحصول على المعاملة الخاصة بغير أقل البلدان نمواً

٤٦ - سيبقى بوسع البلدان المشطوبة من فئة أقل البلدان نمواً أن تستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية والأفضليات التجارية وأن تتلقى معاملة خاصة بموجب ترتيبات أخرى. ويرد أدناه وصف جانب من هذا الدعم، وهو دعم يتصل اتصالاً وثيقاً بالتدابير التي نوقشت أعلاه.

٤٧ - ونظراً لأن ثلث مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية كان خلال السنوات الماضية مخصصاً لأقل البلدان نمواً، فإن من الواضح أن البلدان التي يتم شطبها ستبقى قادرة على الاستفادة من تلك التدفقات. ولا يستخدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية فئة أقل البلدان نمواً كمعيار لتخصيص المعونة. وهناك ٧٧ بلداً تعتبر مؤهلة للحصول على الدعم من المؤسسة الدولية للتنمية، التابعة للبنك الدولي، بشروط تساهلية للغاية. وقد استكمل التجديد السابع عشر لموارد المؤسسة، وهو الأحدث، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وكانت نتيجة التجديد هذا رقماً قياسياً من حيث حجم حقوق السحب الخاصة، إذ بلغت ٣٤,٦ بليوناً (٥٢,١ بليون دولار)، لتمويل المشاريع خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٧. وتعرّف الأهلية بوجود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دون الحد الأدنى المعمول به والذي يتم تحديثه سنوياً (١,٢١٥ دولاراً لسنة ٢٠١٦ المالية). كما تدعم المؤسسة بعض البلدان، بما فيها عدة اقتصادات جزرية صغيرة أعلى من الحد الأدنى التشغيلي، ولكنها تفتقر إلى الملاءة الائتمانية اللازمة للتمكن من الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وللتأهل، يلزم أن يكون عدد سكان البلدان الجزرية الصغيرة أقل من ١,٥ مليون نسمة، وأن يكون البلد المعني ضعيفاً جداً بسبب الحجم والجغرافيا وأن تكون ملاءته الائتمانية وخياراته التمويلية محدودة. ولدى هذه الاقتصادات في المتوسط أربعة أضعاف، وفي بعض الحالات ستة أضعاف، الحد الأدنى التشغيلي للمؤسسة. والمساعدة التي تقدمها المؤسسة متاحة لتوفالو، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباتي، وملديف، وذلك من خلال الاستثناء الخاص بالاقتصادات الجزرية الصغيرة.

٤٨ - كما يمكن أن تستفيد عدة بلدان من أقل البلدان نمواً من الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي بعد الشطب. من ذلك مثلاً أن توفالو وجزر سليمان وساموا وكيريباتي يمكنها الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي بسبب عضويتها في الاتفاق الإقليمي للتعاون التجاري والاقتصادي في جنوب المحيط الهادئ، الأمر الذي يتيح لها إيصال معظم منتجاتها إلى أسواق استراليا ونيوزيلندا بدون رسوم جمركية وبدون عوائق أو على أساس تفضيلي.

٤٩ - ويمثل قانون النمو والفرص في أفريقيا برنامجاً للأفضليات التجارية غير المتبادلة يعطي معاملة معفاة من الرسوم الجمركية لصادرات منتجات معينة من بلدان مؤهلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم مؤخراً تمديد البرنامج لعشر سنوات أخرى. ويوجد حالياً ٣٩ بلداً مستفيداً مؤهلاً، بينها ٢٦ من أقل البلدان نمواً. ويتشابه القانون، من حيث مؤهلات الإعفاء الجمركي والأهلية العامة، مع برنامج نظام الأفضليات المعمم الذي تأخذ به الولايات المتحدة وتطبقه على ١٢٠ من البلدان النامية. غير أنه يغطي عدداً أكبر من المنتجات، وخصوصاً الملابس، ويتضمن معايير إضافية للأهلية تتجاوز تلك الموجودة في نظام الأفضليات المعمم. وقد كان للقانون أثر كبير على صناعة الملابس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأسهم في إنشاء عدة معامل للنسيج في مختلف أنحاء المنطقة. ولا يؤثر الشطب من فئة أقل البلدان نمواً على أهلية الاستفادة من القانون.

٥٠ - وتمثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية اتفاقات تجارية وإمائية تم التوصل إليها بالتفاوض بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المشاركة في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي. والمقصود من هذه الاتفاقات أن تحل محل الأفضليات التجارية الأحادية الطرف التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لبلدان تلك المناطق بموجب اتفاق الشراكة بين أعضاء مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من جهة والاتحاد الأوروبي وأعضائه من جهة أخرى. وقد تم التفاوض على اتفاقات شراكة اقتصادية مع سبع مناطق تضم ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً وثلاثة بلدان مشطوبة فعلاً من هذه الفئة (جميعها ماعدا ملديف). على أن الاتفاقات هذه تقع على مراحل مختلفة من المفاوضات والإبرام والتصديق.^(٤) وسيكون بمقدور البلدان المشطوبة التي لم توقع على أحد هذه الاتفاقات أن تصل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بموجب نظام الأفضليات المعمم بعد انتهاء تدابير الانتقال السلس في إطار مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح".

(٤) أنظر <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/development/economic-partnerships/>

٥١ - والصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً متاح بصورة حصرية لأقل البلدان نمواً في حين أن الصناديق الأخرى متاحة لجميع البلدان النامية. وقد أنشئ الصندوق الخاص بتغير المناخ عام ٢٠٠٤ لتمويل الأنشطة والبرامج والتدابير المتعلقة بتغير المناخ. وموّل هذا الصندوق، حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، مشاريع في ٧٩ بلداً بينها ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً. أما صندوق التكيف الذي دخل حيز التشغيل الفعلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فقد أنشأته الأطراف في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بغية تمويل مشاريع وبرامج محددة تتعلق بالتكيف في البلدان النامية.

٥٢ - وأما صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ فهو يهدف إلى التوصل إلى تخصيص موارده على أساس المساواة لأغراض تخفيف الوطأة والتكيف، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان توفر ما لا يقل عن نصف التمويل الخاص بالتكيف للبلدان الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والدول الأفريقية. ولذا فإن الشطب من فئة أقل البلدان نمواً لن يؤدي إلى أي تغير كبير في إمكانية حصول عدة بلدان أفريقية ودول جزرية صغيرة على التمويل من هذا الصندوق.

رابعاً - تجارب البلدان التي هي قيد الشطب والبلدان المشطوبة فعلاً مع الانتقال السلس

صوغ استراتيجيات الانتقال السلس

٥٣ - شددت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢١ على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يقوم بوضعها على سبيل الأولوية كل بلد من البلدان التي هي قيد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وذلك خلال الفترة بين تاريخ أخذ الجمعية العامة علماً بالتوصية بالشطب وتاريخ الشطب الفعلي، على أن يتم وضعها بقيادة قطرية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠١٢ لصالح أقل البلدان نمواً. وإضافة لذلك، دعت البلدان المشطوبة فعلاً إلى إعداد التقارير عن الانتقال السلس بعد الشطب.

٥٤ - وقد وُجد أن فانواتو تستوفي معايير الشطب لأول مرة في عام ٢٠٠٦ ثم للمرة الثانية في عام ٢٠٠٩ وللمرة الثالثة في عام ٢٠١٢. وفي نهاية عام ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة أن يدخل الشطب حيز النفاذ بنهاية عام ٢٠١٧. وأنشأت حكومة فانواتو لجنة للعمل على إعداد التدخلات السياسية التي ترمي لمعالجة الآثار السلبية المحتملة نتيجة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وتعمل اللجنة مع الشركاء التجاريين والإغائيين على وضع استراتيجية

الانتقال السلس وعلى استعراض ورصد عملية الانتقال لضمان بقاء فانواتو على طريق التنمية المستدامة. والمقصود أن تركز استراتيجية الانتقال السلس على الحد من الآثار السلبية المحتملة نتيجة للشطب. ويتعين التصدي لضعف فانواتو الناجم عما تتصف به من صغر الحجم والحساسية تجاه التعرض للآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وينبغي تحقيق المزيد من تعزيز الدعم الدولي لمعالجة أوجه الضعف التي ستستمر بعد الشطب.

٥٥ - أما غينيا الاستوائية فقد استوفت معايير الشطب لأول مرة في عام ٢٠٠٦ ثم للمرة الثانية في عام ٢٠٠٩. وبنهاية عام ٢٠١٣، أحاطت الجمعية العامة علماً بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقررت أن يدخل الشطب حيز النفاذ في أواسط عام ٢٠١٧. ويشير تقدير الآثار الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى أن الخسارة الناجمة عن انقطاع الحصول على الدعم الخاص بأقل البلدان نمواً يرجح أن تكون محدودة نظراً لأن البلد لا يتلقى قدرًا كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب تصنيف البنك الدولي له في فئة البلدان العالية الدخل. وعلى الشاكلة نفسها، في ميدان التجارة، تعتبر الرسوم الجمركية المتعلقة بالنفط، وهو المنتج التصديري الرئيسي لديها، معدومة عموماً أو منخفضة جداً ولذا فإن المجال محدود تماماً فيما يتعلق بالأفضليات التجارية. ومع ذلك، يتعين إعداد استراتيجية للانتقال السلس للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الدعم المتبقي المتصل بوضع البلد كواحد من أقل البلدان نمواً، ولضمان استمرار مسار التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب الأخذ بتحويلات هيكلية حاسمة.

٥٦ - وأما ساموا، فقد شطب من قائمة أقل البلدان نمواً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بعد أن قررت الجمعية العامة إرجاء موعد الشطب الأصلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بسبب أمواج التسونامي التي ضربت البلد في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٢، أعدت حكومة ساموا استراتيجية للانتقال السلس شكلت جزءاً أساسياً من خطة التنمية الوطنية. وتواصل الحكومة إجراء المشاورات التشاركية مع شركائها الإنمائيين حول استمرار برامج الدعم. وفي عام ٢٠١١، تم الاتفاق على مصفوفة سياساتية مشتركة يعمل بموجبها معظم شركاء ساموا الإنمائيين على بناء الأساس لتقديم المعونة المرتبطة بالأداء.

٥٧ - وتمكنت ساموا من التفاوض على تمديد فترة الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص مع الصين حتى عام ٢٠١٧، وشمل ذلك الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على عصير النوني وغيره من المنتجات الزراعية المجهزة. كما تستمر ساموا في تلقي معاملة تفصيلية لدخول أسواق أستراليا ونيوزيلندا بموجب الاتفاق الإقليمي للتعاون التجاري والاقتصادي في جنوب المحيط الهادئ وغيره من الاتفاقات. على أن اليابان حذفت ساموا من قائمة الوصول

إلى أسواقها على أساس تفضيلي في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أي بعد فترة قصيرة من شطبها من فئة أقل البلدان نمواً. وانخفضت قيمة صادرات ساموا من الأسماك الطازجة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة بعام ٢٠١٣، في حين أن قيمة صادراتها من عصير النوني وزيت التارو وجوز الهند، وهي منتجاتها التصديرية الرئيسية الأخرى، ارتفعت خلال الفترة نفسها. على أن من المبكر الآن تحديد أسباب تقلبات الصادرات الأخيرة.

٥٨ - واستمرت في عام ٢٠١٤ برامج المعونة التي يقدمها المانحون الثنائون الرئيسيون، وهم استراليا ونيوزيلندا واليابان والاتحاد الأوروبي، وذلك دون أي تأثير كبير بسبب الشطب. وتفيد التقديرات الأخيرة أن الصين هي الآن ثاني أكبر المانحين بالنسبة لساموا، فهي تقدم ثلاثة أرباع معونتها على شكل قروض تساهلية. وقد نجحت ساموا في الحصول على معظم المعونة المقدمة إليها على شكل منح في عام ٢٠١٤، غير أن زيادة القروض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين الناشئين تثير القلق إزاء مستوى الديون الخارجية لدى البلد. وعلاوة على ذلك، استمرت ساموا في الحصول على الفوائد المتعلقة بالسفر والتي تمنحها الأمم المتحدة بعد شطبها من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤.

أثر الشطب على المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة

٥٩ - يعتبر الرأس الأخضر وملديف بلدين يمكن أن نلاحظ فيهما تغييرات محتملة في الدعم الخارجي بعد التخرج وفي أعقاب فترة الانتقال السلس.

٦٠ - وقد اعتُبرت ملديف مؤهلة للشطب لأول مرة في عام ١٩٩٧، ثم للمرة الثانية في عام ٢٠٠٠ وللمرة الثالثة في عام ٢٠٠٣. وأحاطت الجمعية العامة علماً بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٤. غير أن الجمعية، في عام ٢٠٠٦، قررت إرجاء شطب ملديف حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وذلك بسبب أمواج التسونامي التي ضربت البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووضعت ملديف استراتيجية للانتقال السلس تركز على تنمية التجارة والتمويل الإنمائي.

٦١ - وكانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ملديف قد شهدت زيادة كبيرة قبل ٢٠١١، السنة المحددة للشطب.^(٥) وفي عام ٢٠١٣، تراجعت مستويات كل من المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة المقدمة من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لنعود إلى ما كانت عليه في النصف الأول من العقد. ويعزى جانب من ذلك لإنجاز مشاريع الهياكل

(٥) نظراً لأن الرأس الأخضر وملديف جزيرتان صغيرتان فإن المساعدة الإنمائية الرسمية كثيراً ما تتقلب مما يصعب التوصل إلى استنتاجات خلال فترة قصيرة من الوقت..

الأساسية الكبيرة وتراجع التدفقات من مصرف التنمية الآسيوي، ولتصنيف البنك الدولي لملايف في عام ٢٠١٠ كأحد بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط. وتقيد تقديرات الحكومة أن تدفقات المنح استعادت قوتها في عام ٢٠١٤.

٦٢ - واستمرت ملايف حتى عام ٢٠١٣ في الاستفادة من مبادرة "كل شيء ماعدا السلاح" التي ينفذها الاتحاد الأوروبي، حيث أن الدول الأعضاء فيه تعتبر من المستوردين الرئيسيين لأسماك التونة المعلبة والمجهزة. واستفاد البلد في عام ٢٠١٤ من نظام الأفضليات المعمم الذي يأخذ به الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح متوسط الرسوم الجمركية على أسماك التونة المصدرة من ملايف تتراوح بين الصفر و٩.٢٥ في المائة. ونظراً لتصنيف البنك الدولي لملايف كأحد بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، لم يعد البلد يستفيد من تلك الأفضليات وهو يواجه رسوماً جمركية تتراوح بين ٤ و١١ في المائة على صادراته من التونة. وطبقت اليابان تعرفه الدولة الأولى بالرعاية، ونبتها ٣,٥ في المائة، على أسماك التونة المصدرة من ملايف في عام ٢٠١١، أي على الفور بعد الشطب. وبقيت قيمة صادرات ملايف ثابتة في معظمها بعد الشطب، وكانت أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وارتفعت قيمة صادرات الأسماك خلال الفترة نفسها. غير أن أوضاع قطاع مصائد الأسماك تدهورت في عام ٢٠١٤ بسبب تراجع كمية الصيد وتعرض أسعار التونة الدولية إلى انخفاض كبير. وهناك حاجة إلى مواصلة رصد صناعة صيد الأسماك بعناية خلال السنوات القليلة القادمة للتمكن من وضع تقدير سليم لأثر فقدان الأفضليات التجارية على هذا القطاع الاقتصادي الهام في ملايف.

٦٣ - أما الرأس الأخضر فقد شطب من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٧ بعد أن كان قد استوفى معايير الشطب الدنيا في الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٠ و٢٠٠٣. ولقي انتقاله السلس الدعم من استراتيجية وضعتها الحكومة بالتعاون مع مجموعة دعم شكلها المانحون. واستمر حتى عام ٢٠٠٩ تزايد مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك التزامات المساعدة من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وبع تراجع شهادته عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وهو تراجع يتماشى مع التقلبات السابقة، عادت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الزيادة فبلغت في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالصادرات، استمر بعد عام ٢٠٠٧ اتجاه النمو السريع. وارتفع مجموع الصادرات من ١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٦٤ - سلّمت الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، بأن عملية شطب أقل البلدان نمواً من هذه الفئة ينبغي أن تقتزن بالتدابير اللازمة لتفادي تعرّض عملية التنمية للخطر ولمواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكي يستحيل الرجوع عن هذا التقدم.

٦٥ - وفّرت أحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ أساساً متيناً لمزيد من القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالشطب من فئة أقل البلدان نمواً وبعملية الانتقال السلس، كما أتاحت آلية للدعم تتكفل بالآلا يؤدي فقدان تدابير الدعم الدولي المقدم لأقل البلدان نمواً إلى تهديد التقدم الإنمائي في البلدان التي يتم شطبها.

٦٦ - وتستمر البلدان المشطوبة مؤخراً، الرأس الأخضر وساموا وملديف، في السير على طريق التنمية الخاص بها، مع استمرار مستويات مماثلة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الصادرات حتى الآن. كما تتلقّى استراتيجياتها للانتقال السلس الدعم من بعض الشركاء الإنمائيين.

٦٧ - على أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير للتوصل إلى تنفيذ فعال للأحكام الواسعة النطاق التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، كما يتطلب ذلك تركيزاً جلياً وقيادة واضحة من جانب البلدان التي هي قيد الشطب والبلدان التي تم شطبها فعلاً، فضلاً عن الدعم القوي من الشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة.

٦٨ - وينبغي إدراج استراتيجيات الشطب والانتقال السلس في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي استراتيجيات المعونة التي يقدمها المانحون. وينبغي مراعاة دورة إعداد هذه الاستراتيجيات في مرحلة مبكرة من عملية الشطب. ويتعين على البلدان التي تعتبر مؤهلة للشطب أن تبدأ عملية تشاورية حول إستراتيجيتها للانتقال في أقرب وقت ممكن، بحيث تشرك جميع المانحين وأصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن تتسم الاستراتيجية بقدر كاف من المرونة بحيث يمكن تعديلها وفقاً للتحديات الجديدة التي يمكن أن تنشأ أثناء العملية.

٦٩ - وينبغي على شركاء التنمية أن يقدموا المعلومات في الوقت المناسب حول تدابير الدعم الموجهة خصيصاً إلى أقل البلدان نمواً وعن تدابير الانتقال السلس، بحيث يمكن للبلدان الموجودة قيد الشطب أن تتكيف مع الإنهاء التدريجي للدعم الموجه خصيصاً لأقل البلدان نمواً.

٧٠ - وينبغي على شركاء التنمية أن يطبقوا معايير أقل البلدان نمواً، وهي تحديداً نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر الأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي، على عملية تخصيص المعونة لديها. فذلك يمكن أن يشكل أحد تدابير الانتقال السلس المتأصلة وأن يجعل تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر استقراراً ويزيد من إمكانية التنبؤ بها.

٧١ - وينبغي لمستوى تيسير التمويل العام الدولي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً بمستوى التنمية لدى كل من البلدان المستفيدة، بما في ذلك مستوى الدخل، والقدرة المؤسسية، والضعف لديها، وكذلك طبيعة المشاريع المطلوب تمويلها، بما في ذلك الجدوى التجارية من تنفيذها. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد البلدان المشطوبة فعلاً على جعل انتقالها أكثر استدامة.

٧٢ - وقد أعربت عدة بلدان موجودة قيد الشطب عن قلقها إزاء إمكانية حصولها على التمويل من المصارف والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف على أساس تساهلي، وكذلك لأغراض التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته. وعلى وجه الخصوص، تواصل البلدان الأقل نمواً والبلدان المشطوبة من هذه الفئة في منطقة المحيط الهادئ مواجهة قدر كبير من الضعف أمام آثار تغير المناخ، مما يعود لأسباب منها صغر حجمها وبعدها الجغرافي. ولذا فإن من الأهمية بمكان زيادة التمويل المتاح لأقل البلدان نمواً، وليس هذا فحسب بل كذلك تمكين البلدان التي يتم شطبها من الفئة من الحصول على التمويل التساهلي، مع مراعاة ضعفها والقيود الجغرافية المفروضة عليها.

٧٣ - إن على كيانات الأمم المتحدة التي التزمت بتخصيص نسبة معينة من مواردها لأقل البلدان نمواً أن تنظر في تمديد الفترة التي يقدم فيها الدعم لكل بلد من أقل البلدان نمواً ووقفه تدريجياً بالنسبة للبلدان التي شطبت من الفئة، وذلك خلال فترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به، على أن يطبق ذلك وفقاً لحالة التنمية في كل بلد يتم شطبه.

٧٤ - وبناء على طلب البلدان الموجودة قيد الشطب والطامحة إليه، ضاعفت الأمم المتحدة ما تقدمه من دعم خلال السنوات الأخيرة، وذلك بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعتبر ذلك اتجاهاً إيجابياً. وفي هذا الصدد، يتعين المضي قدماً في عملية إضفاء الصفة المؤسسية على جهود مكتب الممثل السامي للتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء فريق عامل متفرغ كجزء من آلية الفريق التشاوري المشترك بين الوكالات. كما أن الأنشطة الفنية والبرامج التشغيلية التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي دعماً لأقل البلدان نمواً الموجودة قيد

الشطب، تحتاج إلى التقوية وتعزيز بحيث يمكنها الاستجابة للطلب المتزايد، حيث أن عدداً أكبر من أقل البلدان نمواً يتحرك باتجاه الشطب خلال السنوات المقبلة.

٧٥ - ولتعزيز فعالية تدابير الانتقال السلس يتعين المضي في تقوية رصد هذه التدابير ومتابعتها. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن تدرج المسائل المتعلقة بالشطب وبالانتقال السلس على نحو بارز في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى الشامل لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وهو الاستعراض الذي سيجري عام ٢٠١٦، بغية لتوليد الزخم اللازم للحصول على مزيد من الدعم للشطب ولتدابير الانتقال السلس الجديدة. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير دعم شامل في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار والقدرة على تحمل الديون، لضمان الانتقال السلس للبلدان التي يتم شطبها من فئة أقل البلدان نمواً.